

## حملة مراقبة إساءة استخدام المركبات الحكومية

### كلمة العدد..

عانت مؤسسات السلطة الفلسطينية خلال السنوات السابقة وما زالت من إساءة استخدام المركبات الحكومية التي أصبحت تشكل ظاهرة عامه تتمثل في استخدام المركبة العامة كجزء من الممتلكات الخاصة التي تسمح لمالكها استخدامها وعائلته والمقربين منه. مما أثار حفيظة بعض المسؤولين والكثير من المواطنين. وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام التي أجرتها أمان استياء المواطنين من ظاهرة إساءة استخدام الممتلكات العامة التي جاءت في الترتيب الرابع من حيث أبرز أشكال الفساد في الأراضي الفلسطينية. يهدف هذا العدد الى إستعراض مسببات ومجريات ونتائج حملة التبليغ عن إساءة استخدام المركبات الحكومية التي أطلقتها أمان بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات. حيث سيتم استعراض واقع استخدام المركبات الحكومية وحملة المراقبة التي نفذتها دائرة النقل الحكومي، من خلال عرض دور وزارة المواصلات وأمان ونتائج الحملة والتوصيات.

### أمان تقود حملة لترشيد استخدام المركبات الحكومية بالتعاون مع وزارة النقل والمواصلات

انطلقت فكرة إطلاق حملة اعلامية لترشيد استخدام المركبات الحكومية بالتعاون مع دائرة النقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات والمكلفة بالاشراف والادارة على المركبات الحكومية. على ضوء ازدياد الأعباء المالية التي تكلف الخزينة العامة، إضافة لسوء استخدامها من قبل بعض المسؤولين باعتبارها أملاك خاصة...



### أمان تضع كامل امكانياتها تحت تصرف الحملة

عملت أمان على دعم ومساندة جهود العاملين في مجال الحد من الفساد وإهدار المال العام، بعد ان أظهرت دراسات أمان أن هناك بعض مظاهر استغلال الموارد العامة لخدمة الأغراض الشخصية، ومن ضمن هذه المظاهر إساءة استخدام المركبات الحكومية التي تكلف الخزينة العامة اعباء مالية، حيث قدمت أمان الدعم والمساندة لوزارة النقل من خلال المعلومات التي قدمتها حول تجاوزات مستخدمي المركبات الحكومية وإساءة استخدامها من خلال الخط الساخن لمركز المناصرة والدعم القانوني في أمان (١٨٠٠١٨٠١٨٠)، والذي كان يتلقى تليغات المواطنين عبر رقمه المجاني الذي يتلقى اتصالات الجمهور وشكاواهم، إضافة إلى اللقاءات والندوات التي عقدتها أمان بخصوص إساءة استخدام المركبات والإعلانات التي رعتها أمان عبر الإذاعات والصحف المحلية واليافوظات الاعلانية، مما شكل عنصرا داعما ومساندا للحملة وشكل دافعا لها لتكون أوسع وأشمل ...



## المركبات الحكومية وآلية شرائها

كل ذلك ساهم في ازدياد أعداد المركبات الحكومية باستمرار والتي يقدر عددها بما يزيد عن (٧٦٠٠) مركبة موزعة كالتالي: (٣٦٠٠) مركبة مدنية بما فيها مركبات المجالس المحلية، بينما قدرت مركبات الأمن بـ (٤٠٠٠) مركبة<sup>١</sup>. وذلك بسبب تراكم اضافات سنوية، اضافة لحصول اعداد لا بأس بها على قرارات خاصة في المراحل السابقة للحصول على مركبات حكومية.

عدم وجود رقابه فاعلة سمح باستغلال المركبات الحكومية من قبل أفراد العائلة وهو ما أدى إلى الزيادة في حوادث السير والتي تتحمل الخزينة العامة تكاليف إصلاحها. هذه الممارسات لم تجد أي نظام أو قانون يجرم فاعلها أو تحمله مسؤولية إساءة استخدام المركبة الحكومية<sup>٢</sup>.

### ثالثاً: مصروفات المركبات الحكومية.

بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) المذكور سابقاً والذي أعطى كل مؤسسة مسؤولية الإشراف على المركبات التابعة لها، خاصة فيما يتعلق بصرف الوقود، أصبح لكل مسؤول الحق في تقرير كمية الوقود التي تصرف لكل مركبة في مؤسسته، ولعدم استناد هذه العملية لنظام يحدد آلية الصرف خلق حالة من المزاجية لدى المسؤولين في تحديد كميات الوقود المستخدمة، وهو ما يبدو واضحاً في اختلاف الكميات المحددة للمركبات من مؤسسة أو وزارة لأخرى<sup>٣</sup>. من جهة أخرى تتحمل المؤسسة كامل تكاليف صيانة المركبات الحكومية والتي تكون مكلفة في بعض الأحيان دون دراسة إمكانية البحث عن حلول أخرى.

في بداية كل عام يتم البت في عطاء شراء السيارات الحكومية المركزي من قبل لجنة مشكلة من وزارة المالية ووزارة المواصلات بحضور مندوب ديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي على ضوءه تحدد هذه اللجنة اسم الشركة الفائزة ونوع المركبة المخصصة لكل فئة من الفئات الرسمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد حددت اللجنة لفئة (الوزير، المحافظ، رئيس الجهاز) مركبة Kia Magentis ٢٧٠٠ cc. ولفئة (مدير، حركة وزارات أو حركة للأمن) مركبة<sup>٤</sup> Getz.

تتم عملية شراء المركبات الحكومية للوزارات والمؤسسات التي خصصت بندا في نفقات موازنتها وبناءً على هذه المخصصات تحدد عدد المركبات التي يمكن شرائها. حيث تقوم المؤسسة بمراسلة وزارة المالية لطلب شراء عدد من المركبات، والتي بدورها أي وزارة المالية تقوم بالإيعاز لدائرة اللوازم العامة لإصدار أمر التوريد.

### ثانياً: المركبات الحكومية وآلية توزيعها واستخدامها

صدر عن السلطة التنفيذية مجموعة من القرارات والمراسيم التي تتعلق باستخدام المركبات الحكومية، من أبرزها قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الإشراف على المركبات الحكومية، الذي تضمن نقل مسؤولية الإشراف على المركبات الحكومية من وزارة النقل والمواصلات إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية، بحيث أصبحت كل وزارة أو مؤسسة حكومية تتولى المسؤولية عن مركباتها بما يشمل الإشراف على تطبيق نظام الاستخدام، الوقود، الصيانة، والتأمين<sup>٥</sup>.

عملية نقل المسؤولية لم يترافق معها وجود قانون أو نظام يبين آلية استخدامها وآلية توزيعها على الموظفين وهو ما أعطى هذه المؤسسات هامش كبير للتصرف بعيداً عن الشفافية في عملية توزيع المركبات. وهو ما ساهم في إحداث نوع من الفوضى في استخدام المركبات واعتبارها أملاك خاصة من قبل بعض المسؤولين ليتمكنهم من التصرف بها كيفما يشاؤون دون رقيب أو حسيب، حتى مركبات الحركة أصبحت تعامل كالمركبات المخصصة للأشخاص.

<sup>١</sup> كتاب موجه من قبل وزارة المالية لوزارة النقل والمواصلات بخصوص عطاء السيارات المركزي بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٨ ويحمل رقم (ص/١٥٤٧/٢٠١٠).

<sup>٢</sup> الوقائع الفلسطينية، عدد ٥٠، ٢٠٠٤.

<sup>٣</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مدير عام النقل الحكومي «المكلف»، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤.

<sup>٤</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، المصدر السابق.

<sup>٥</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مصدر سابق.

# حملة المراقبة على إساءة استخدام المركبات الحكومية

## أولاً: دور وزارة النقل والمواصلات.

تعتبر عملية متابعة ومراقبة المركبات الحكومية ضمن اختصاص وزارة النقل والمواصلات، التي وضعت مسألة وقف إساءة استخدام المركبات الحكومية على رأس أولوياتها.

### ١. دوافع الحملة.

تعود فكرة إطلاق حملة مراقبة إساءة استخدام المركبات الحكومية لدائرة النقل الحكومي المكلفة بمتابعة الملفات المتعلقة بالمركبات الحكومية، والتي أظهرت الأعباء المالية التي تكلف الخزينة العامة، إضافة لعمليات استغلالها من قبل المستخدمين باعتبارها أملاك خاصة. بدأ العمل بتنفيذ هذه الفكرة وتحويلها إلى حملة متابعة المركبات منذ عام ٢٠٠٨، وقد بدأت بالمطالبة والعمل على وقف دفع بدل مواصلات للموظفين الذين صرفت لهم مركبات حكومية. وذلك من خلال الإيعاز للمعنيين في وزارة المالية بالبدء في خصم بدل المواصلات لكل مستخدم مركبة<sup>٦</sup>.

ثم بدأت الحملة تتسع وتأخذ زخماً أكبر بعد الدعم الذي قدمه وزير المواصلات من جهة والدعم والمساندة التي قدمتها أمان لهذه الحملة. لتشمل متابعة ومراقبة إساءة استخدام المركبات الحكومية والتي بدأت في محافظة رام الله والبيرة ثم انتقلت إلى باقي المحافظات.

### ٣. الإجراءات والليات المتبعة في الحملة.

شملت الإجراءات والآليات ما يلي:

- تسيير دوريات خاصة بالنقل الحكومي بالتعاون مع شرطة المرور لمراقبة وضبط استخدام المركبات في جميع المحافظات.
- تواجده مندوب من دائرة النقل الحكومي التابع لوزارة النقل والمواصلات في مركبة الشرطة، الذي يحمل بطاقة تعريف انه مدني.
- خروج الدورية للعمل يكون بالتنسيق بين مدير عام النقل الحكومي المكلف ومدير عام إدارة المرور.
- تقوم الدورية بالتأكد من صحة أوراق المركبة الحكومية وتسجيل بياناتها وبيانات مستخدم المركبة.
- في حال ضبط أي مركبة يقودها شخص غير مخول يتم سحب وحجز المركبة الحكومية فوراً ولا يتم إعادتها إلى الوزارة التابعة لها المركبة.

### ٢. أهداف الحملة.

سعت الحملة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- وقف هدر المال العام واستنزاف الخزينة وذلك من خلال توفير تكلفة تشغيل المركبات خارج العمل الرسمي، وكذلك وقف بدل المواصلات لكل موظف صرفت له سيارة حكومية.
- التقليل من حوادث المركبات الحكومية التي تتكفل مؤسسات السلطة بصيانتها.
- ضبط لوحات الأرقام الحكومية المسجلة على مركبات غير قانونية.

- في حال ضبط مركبة وتبين أن مستخدمها يتقاضى بدل مواصلات ثابتة سيتم خصم المواصلات بأثر رجعي من تاريخ ترخيص المركبة واتخاذ الإجراءات اللازمة<sup>٧</sup>.
- في حال ضبط أي مركبة حركة<sup>٨</sup> مبيتها مقر الوزارة تستخدم بطريقة غير قانونية يتم حجزها كما ذكر سابقاً ولا يتم إعادتها إلا بعد الحصول على الضمانات المطلوبة بالالتزام النظام.
- جرد كامل لمركبات الحركة وبيان مكان مبيتها لمزيد من الرقابة والمتابعة وذلك من خلال تسيير الدوريات الليلية.
- إلزام الوزارات بضرورة وضع شعار السلطة واسم الوزارة على مقدمة وجوانب المركبة.
- إصدار بطاقة مستخدم لكل مركبة حكومية تسمح لشرطة المرور التعرف على المركبة وآلية استخدامها والساعة المسموح بها قيادتها.

<sup>٦</sup> كتاب موجه من قبل وزير المواصلات د. مشهور أبو دقة لرئيس مجلس الوزراء يحمل الرقم (١٨٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٩.

<sup>٧</sup> الوقائع الفلسطينية، عدد ٥٠، ٢٠٠٤.

<sup>٨</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مدير عام النقل الحكومي «المكلف»، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤.

لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والثقة في السياسات الحكومية<sup>٩</sup>. وقد كان للدور الذي قامت به وزارة النقل خلال الحملة من تنسيق مع ديوان الرقابة والمعلومات التي قدمتها الوزارة له الأثر الملموس على تقريره السنوي لعام ٢٠٠٩ الذي تضمن هذه المخالفات ووقف عندها<sup>١٠</sup>.

كما أبدت بعض الوزارات التزاما بالحملة التي تقوم بها وزارة النقل، كوزارة التربية والتعليم التي أصدرت تعميما لجميع موظفيها بضرورة الالتزام بالنظام والقانون<sup>١١</sup> لمنع تعطيل العمل في الوزارة وحفاظا على المال العام. كذلك وزارة الزراعة أبلغت جميع موظفيها بضرورة الالتزام بالقانون والنظام ومعاقبة المخالفين<sup>١٢</sup>، وبالرغم من ذلك لم تتواجد مركبتين خاصتين بالوزارة خلال الجولة التفقدية الليلية في مكان مبيتها.



وتشير الكشوفات للجولات التفقدية الليلية التي تقوم بها دوريات من وزارة النقل والمواصلات لمقر الوزارات والمؤسسات العامة إلى عدم التزام عدد من الوزارات منها على سبيل المثال لا الحصر، وزارة الشؤون الاجتماعية التي أظهرت الدورية الليلية عدم وجود أي سيارة في مقر الوزارة خلال الجولة، علما بأنه من المفترض أن تكون هناك (٤) سيارات حسب كشوفات الوزارة. كذلك الأمر بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة ووزارة شؤون الأسرى ووزارة الحكم المحلي التي لم يتواجد فيها "أي الأخيرة" أية سيارة بالرغم أنه من المفترض أن تكون هناك (٦) سيارات. وهذه عينه لعدم التزام بعض المؤسسات الفلسطينية<sup>١٣</sup>.

- إرسال نماذج للوزارات والمؤسسات لاستكمال بيانات مستخدمي المركبات الحكومية من أجل تدقيقها وتسهيل متابعتها.



- الإعلان عن الحملة عبر وسائل الإعلام المختلفة وبالتعاون مع شرطة المرور.

#### ٤. التنسيق والتعاون بين وزارة النقل والمواصلات ووزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

وجهت وزارة النقل والمواصلات رسائل لجميع الوزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية بخصوص قيام الوزارة بحملة لوقف إساءة استخدام المركبات الحكومية ووقف صرف بدل مواصلات لمن صرفت له سيارة حكومية من الموظفين.

لاقت الحملة تعاوناً من بعض الوزارات والمؤسسات، فيما أبدت تجاهلها مؤسسات أخرى، رغم مخاطبتها من قبل وزارة النقل بالمخالفات التي يقوم بها موظفيها.

وزارة الداخلية عبر جهاز الشرطة شاركت في الحملة من خلال الدوريات المشتركة في متابعة ومراقبة إساءة استخدام المركبات الحكومية.

كما تم مراسلة ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي دعت الوزارة للاشتراك في الحملة من خلال إرسال مندوب للديوان. وقد أبدى استعداداً للتعاون مع الوزارة لإنجاح الحملة وتطبيق النظام والقانون

<sup>٩</sup> كتاب موجه من قبل رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية لوزير النقل والمواصلات رقم (٢٣٤٤) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٣.

<sup>١٠</sup> مقابلة مع وزير النقل والمواصلات د. سعدي الكرنز بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٤.

<sup>١١</sup> كتاب موجه من قبل وزيرة التربية والتعليم العالي لموظفي الوزارة رقم (٥٤٣٨/د.م) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٥.

<sup>١٢</sup> كتاب موجه من قبل وزير الزراعة د. إسماعيل دعيق لموظفي الوزارة رقم (١٢-١) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣.

<sup>١٣</sup> محاضر الزيارات الميدانية للرقابة على المركبات الحكومية بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١.

## 5. أمان تضع اركانها تحت تصرف الحملة.

تعود مسؤولية مراقبة ومتابعة استخدام المركبات الحكومية لوزارة النقل والمواصلات. لكن الوزارة أبدت استعدادها للتعاون مع كافة المؤسسات التي تود المشاركة وتقديم الدعم للوزارة سواء من مؤسسات المجتمع المدني أو وسائل الإعلام<sup>14</sup>.



وقد قدمت أمان الدعم والمساندة لوزارة النقل خلال الحملة، عبر المعلومات التي قدمتها حول تجاوزات مالكي المركبات الحكومية وإساءة استخدامها من خلال الخط الساخن لمركز المناصرة والدعم القانوني في أمان، والذي كان يتلقى شكاوى المواطنين عبر رقمه المجاني، إضافة إلى اللقاءات والندوات التي عقدتها أمان بخصوص إساءة استخدام المركبات والإعلانات التي رعتها أمان عبر الإذاعات والصحف المحلية والياقظات الاعلانية، مما شكل عنصرا داعما ومساندا للحملة وشكل دافعا لها لتكون أوسع واشمل<sup>15</sup>.

هذا الدعم كان له أثره على توثيق التعاون مع أمان من خلال التجاوب العاجل من قبل الوزير شخصيا ومن دائرة النقل الحكومي مع الشكاوى التي ترد للوزارة من خلال أمان والتحقق من صحة المعلومات ومتابعتها.

## دوافع أمان للاشتراك بالحملة.

عملت أمان على دعم ومساندة العاملين في مجال الحد من الفساد وإهدار المال العام، ونتيجة لاهتماماتها في مثل هذه الموضوعات، وبعد إعدادها العديد من الدراسات التي تناولت قضايا الفساد

<sup>14</sup> مقابلة مع وزير النقل، مصدر سبق ذكره.

<sup>15</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مدير النقل الحكومي «المكلف»، بتاريخ ١٤/٤/٢٠١٠.

<sup>16</sup> مقابلة مع د.عزمي الشعبي، مفوض ائتلاف أمان بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٠.

وإهدار المال العام. أظهرت هذه الدراسات أن هناك بعض مظاهر استغلال الموارد العامة لخدمة الأغراض الشخصية، ومن ضمن هذه المظاهر إساءة استخدام المركبات الحكومية التي تكلف الخزينة العامة الكثير، سواء من خلال عمليات الشراء ومصاريف وتكاليف الوقود والتأمين والصيانة. كما شكلت مظهرا سيئا من مظاهر سوء استخدام الممتلكات العامة امام المواطنين.

كما أظهرت هذه الدراسات أن هناك فوضى في استخدام المركبات الحكومية سواء في المؤسسات المدنية أو العسكرية<sup>16</sup>. فقد افاد تقرير استخدام المال العام في مؤسسات السلطة الوطنية الصادر عن مؤسسة أمان في شباط ٢٠٠٨، ان هناك ضعف لآليات الرقابة على استخدام المركبات الحكومية، بالإضافة إلى إهمال مستخدمي المركبات للمركبات التي يقودونها، خاصة تلك المعروفة باسم «الحركة» وسوء استخدامها الأمر الذي يجعل من استهلاك السيارة والاستغناء عنها مبكرا، مما يترتب على كل ذلك اعباء مالية على خزينة السلطة.

وهذه التصرفات رافقتها انطباع سيئ لدى المواطن وعزز لديه الشعور بتفشي الفساد في القطاع العام، مما شكل عامل إحباط لديه نتيجة لهذه الظاهرة. حيث وأفاد استطلاع الرأي الذي أجرته أمان حول الفساد في العام ٢٠٠٩ أن ٨,٢٪ من المستطلعين قالوا ان استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية مثل استخدام المركبات الحكومية يشكل أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع العام.

## التعاون بين أمان ووزارة المواصلات.

بعد إعلان وزارة النقل والمواصلات عن انطلاق حملة مراقبة إساءة استخدام المركبات الحكومية. تم عرض فكرة مشاركة أمان في الحملة على وزير النقل والمواصلات وعلى السيد محمد الحلاق مدير عام النقل الحكومي «المكلف»، اللذين رحبا بالفكرة وأبديا اهتماما بمشاركة أمان وتقديمها الدعم والمساندة للحملة من اجل الحد من هذه الظاهرة. ويتمثل الدعم الذي تقدمه أمان في الحملات

### أهداف أمان من المشاركة في دعم الحملة

- الحد من انتشار هذه الظاهرة التي تشكل عبئا على الخزينة العامة.
- إشعار مالكي المركبات الحكومية أنهم تحت المراقبة.
- رفع مستوى الوعي لدى المواطن بأهمية الإبلاغ عن أية ظواهر استغلال للأموال العامة وضرورة وقفها، من خلال تعزيز ثقافة التبليغ عن الفساد لدى المواطن والإسهام في مكافحتها.

يقوم مركز المناصرة بتلقي شكاوى المواطنين ويتعامل معها بجدية تامة، سواء كانت الشكاوى حقيقية أم كيدية، وذلك لاستحالة التعرف على مصداقيتها من عدمها إلا بعد التحقق منها في وزارة المواصلات.

## آليات العمل في المركز تتمثل بما يلي:

- يتم استقبال شكاوى المواطنين من خلال تخصيص مركز المناصرة والدعم رقم مجاني أو عبر الفاكس أو عبر البريد الإلكتروني.
- يتم تعريف المتصل بطبيعة عمل مركز المناصرة والدعم والشكاوى التي تدخل ضمن اختصاص المركز من عدمه.
- يتم تقديم معلومات للمتصل حول الفساد وتعريفه وأشكاله وطرق محاربهه لزيادة وعي المواطن.
- تسجيل كافة البيانات المتعلقة بمستخدم المركبة كاسمه أو مكان عمله ونوع المركبة، والمكان والزمان الذي حصل فيه إساءة استخدامها.
- يقوم المركز بعد اخذ كافة البيانات بإرسال الشكاوى من خلال رسالة إلى وزارة النقل عبر البريد الإلكتروني، وأحيانا يتم مراسلة الوزارة بكتاب خطي في حال تعلق الشكاوى بشخص يتقلد منصب رفيع في المؤسسة أو الوزارة.
- وقد تلقى المركز خلال فترة الحملة التي تزيد عن شهر (١٢٦) شكاوى في جميع محافظات الضفة الغربية، منها (٩٠) شكاوى في محافظة رام الله والبيرة وحدها<sup>١٧</sup>. ويعتبر هذا العدد من الشكاوى قليل إذا ما قورن بالحديث الجانبي بين المواطنين حول إساءة استخدام المركبات الحكومية، وهو ما يظهر ضعف التعاون من قبل المواطنين وذلك يعود للأسباب التالية:
- عدم ثقة المواطن بالإجراءات التي يقوم بها القائمون على الحملة.
- خوف من الضغوطات التي قد يتعرضون لها في ظل غياب قانون لحماية المبلغين عن الفساد.
- عدم وجود ثقافة الإبلاغ والتبليغ عن التجاوزات لدى المواطنين. وقد واجه العاملون في المركز بعض الصعوبات والتمثلة في صعوبة التفرقة والتمييز من قبل المواطن بين مركبات الحركة والمركبات المخصصة لبعض الأشخاص. إضافة لمطالبة الجمهور بالحصول على نتائج الإجراءات المتخذة بحق الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن تجاوزاتهم<sup>١٨</sup>.

الاعلانية التي نفذتها أمان خلال الحملة، إضافة الى استقبالها لشكاوى الجمهور وتحويلها لوزارة النقل والمواصلات للمتابعة<sup>١٧</sup>.

وأصبحت العلاقة تكاملية بين وزارة النقل وأمان على الرغم من عدم وجود آلية لتزويد أمان بالتقارير حول نتائج الحملة من قبل وزارة المواصلات، نتيجة لضغوطات العمل في وحدة النقل الحكومي والتي من الصعب عليها إعداد تقارير دورية عن نتائج الحملة بالعدد المتوفر من الموظفين.

ومع ذلك استمر التعاون بين الجانبين وذلك لالتقاء أهداف وزارة النقل والمواصلات مع الرؤية التي تؤمن بها وتسعى لتحقيقها أمان.

## الخط الساخن (١٨٠٠١٨٠١٨٠) ودوره في تلقي الشكاوى

حاولت أمان إشراك وتحفيز الجمهور في حملاتها المتعلقة بمكافحة الفساد وحماية المال العام، من خلال مركز «المناصرة والإرشاد القانوني» الذي تتركز مهامه في تلقي الشكاوى ذات العلاقة بالفساد من المواطنين ومساعدتهم في إيصالها ومتابعتها مع الجهات الرسمية المخولة بذلك، إذ يستقبل المركز شكاوى المواطنين عبر الهاتف المجاني، وعن طريق البريد الإلكتروني والفاكس، والزيارات المكتبية.



ان مشاركة المواطنين في مثل هذه الحملات يساهم في الحد من استغلال الممتلكات العامة ويساهم في نشر ثقافة حماية المال العام. إضافة لإدراك أمان أن الكثير من المواطنين لديهم المعلومات حول التجاوزات التي تتعلق بالمال العام، لكن دون معرفة كيفية التصرف في مثل هذه الحالات، لذا فقد شكل هذا المركز الحل الأسرع لديهم للإبلاغ عن هذه الممارسات.

<sup>١٧</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>١٨</sup> مقابلة مع لؤي جابر متلقي الشكاوى في مركز المناصرة والدعم في مؤسسة أمان، بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٩.

<sup>١٩</sup> مقابلة مع هامة زيدان منسقة مركز المناصرة والإرشاد القانوني في مؤسسة أمان، بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤.

## الصعوبات التي واجهت الحملة

لم تكن الدعوة التي وجهتها وزارة النقل والمواصلات للمؤسسات لتلقى القبول والدعم من الجميع بل شابها الكثير من الصعوبات أهمها:

**تعرض القائمون على الحملة لضغوطات كثيرة من قبل بعض الأشخاص الذين صرفت لهم المركبات الحكومية للتوقف عن متابعتهم.**

- عدم وجود نظام تستند إليه الحملة لضبط إساءة استخدام المركبات. مما يدفع القائمون على الحملة للارتجال أحيانا، أو تطبيق تعليمات تصدر من الوزير بعد تقديمها كتوصيات من دائرة النقل الحكومي.
- عدم تجاوب وتعاون بعض المؤسسات مع الحملة، نتيجة لعدم تعاون رأس الهرم في المؤسسة وعدم تفاعله مع الحملة على الرغم من طرحها ومناقشتها في مجلس الوزراء<sup>٢٠</sup>.
- التغاضي والتواطؤ من قبل بعض المدراء العاميين للشؤون المالية والإدارية عن مخالفات الموظفين التابعين للمؤسسة في العديد من الوزارات والمؤسسات.
- بعض الشكاوي التي ترد للوزارة أو المحولة من قبل أمان كان كيدي يصعب التحقق من مصداقيتها. كما أن تعاون المواطن ضعيف مع الحملة.
- تعرض القائمون على الحملة لضغوطات كثيرة سواء من قبل الأشخاص الذين صرفت لهم المركبات الحكومية للتوقف عن متابعتهم، أو من قبل عائلاتهم وأصدقائهم لتلافي الدخول في خلافات ومشاكل مع المتفذين والمستفيدين من استمرار إساءة استخدام المركبات الحكومية<sup>٢١</sup>.
- نقص عدد موظفي الدائرة يصعب متابعة الشكاوى ومراقبة المركبات الحكومية، وذلك لضغوط العمل المتراكمة عليهم. علما بان عدد موظفي الدائرة لا يتجاوز (٤) موظفين، والذين لا يستطيعون القيام بأكثر من ٢٠٪ من المهام الملقاة على عاتقهم<sup>٢٢</sup>.

## نتائج الحملة:

### أ. الأثر الذي تحقق

نتيجة للجهود التي بذلتها وزارة المواصلات وأمان في حملة مراقبة سوء استخدام المركبات الحكومية فقد تحققت نتائج جيدة وان لم تكن كافية كما صرح بذلك وزير النقل والمواصلات، وهي على النحو التالي:

١. التزام عدد من وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بضمان مبيت المركبات التي تملكها في الأماكن المخصصة لها. ووصل الالتزام لدى سلطة المياه إلى ٨٠٪ من مجمل المركبات. بينما باقي وزارات السلطة الفلسطينية كانت نسبة الالتزام لا تتعدى ٤٠٪ من مجموع المركبات، مما يتطلب المتابعة والمراقبة مع هذه الوزارات.
٢. تم التعامل مع العديد من المركبات المصروفة للمسؤولين والتي تم ضبطها وضمان عدم استخدامها من قبل أفراد عائلاتهم. وكانت نتيجة ذلك التزام ما نسبته ٥٠٪ في محافظة رام الله، بينما نجد أن هذه النسبة أعلى في المحافظات الأخرى والتي وصلت حوالي ٨٠٪. علما انه تم تحذير الجميع من إمكانية مصادرة المركبة في حال ضبطها مخالفة للنظم والقوانين<sup>٢٣</sup>.
٣. تبلور توجه داخل المؤسسات بضرورة مراقبة مركباتها والذي ظهر جليا من خلال ردات فعل بعض الوزراء والمسؤولين الذين أعادوا النظر في سياساتهم<sup>٢٤</sup>.
٤. تم اجراء الكثير من التعديلات على عمل الدائرة من خلال وضع نماذج جديدة لمستخدمي المركبات واسماؤهم التي لم تكن في السابق.
٥. انخفاض حوادث السير الخاصة بالمركبات الحكومية وبالتالي انخفاض فاتورة الصيانة<sup>٢٥</sup>.
٦. تخفيض فاتورة مصروفات السيارات الحكومية من وقود وصيانة بما يقدر بـ (١٨) مليون شيكل سنويا على الأقل<sup>٢٦</sup>.

<sup>٢٠</sup> مقابلة مع وزير النقل، مصدر سبق ذكره.

<sup>٢١</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مصدر سابق.

<sup>٢٢</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>٢٣</sup> تقرير وزارة النقل والمواصلات المقدم لمؤسسة أمان بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧.

<sup>٢٤</sup> مقابلة مع وزير المواصلات، مصدر سبق ذكره.

<sup>٢٥</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤.

<sup>٢٦</sup> مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مصدر سابق.

## ب. الخطوة التالية.....ماذا بعد؟

على الرغم من النتائج الجيدة التي حققتها الحملة، إلا أن القائمين عليها معنيون بأن تكون نتائج المرحلة القادمة أفضل. لذا أبدت الوزارة حرصها على الاستمرار في الحملة وتوسيعها وإعطائها زخماً أكبر خلال الفترة القادمة.

كما أكدت أمان على استمرارها في دعم ومساندة الحملة من خلال تشجيع المواطنين على التبليغ عن التجاوزات وزيادة عدد المبلغين. ولتحقيق ذلك تسعى أمان إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري بأهمية التصدي لهذه الظاهرة من خلال إعداد مجموعة من المنشورات التوعوية بعد إقرار نظام استخدام المركبات الحكومية من قبل مجلس الوزراء، كما ستستمر في دعم الحملة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وفي إطار الموضوعات المتعلقة بالفساد وتضمينها ظاهرة إساءة استخدام المركبات الحكومية والإبلاغ عنها<sup>٢٧</sup>.

في حال تم إقرار مشروع نظام المركبات الحكومية والذي هو في مرحلة إقراره النهائية من قبل مجلس الوزراء سيكون داعماً للحملة ومعززاً لها، وذلك لوجود نظام مكتوب يستند إليه وهو جزء من الرقابة.

وبالرغم من ذلك فقد أبدى القائمون عليها في وزارة المواصلات شكوكهم حول التزام الجميع بالنظام، وذلك لحاجة أي نظام إلى قوة تنفيذية تردع المخالفين وتعاقبهم، وهو ما يحتاج إلى متابعه مكثفة من قبل الدوائر الحكومية والشرطة.

## التوصيات:

- الإسراع في إقرار مشروع نظام استخدام المركبات الحكومية من قبل مجلس الوزراء، بسبب تعدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء.
- زيادة عدد موظفي دائرة النقل الحكومي بما يتيح للعاملين القدرة على المتابعة.
- إعادة النظر في صرف مخصصات الوقود للسيارات الحكومية، وإيجاد نظام يحدد آلية الصرف.
- تشكيل لجنة مشتركة من قبل وزارة المالية ووزارة المواصلات لدراسة احتياجات الوزارات والمؤسسات من المركبات الحكومية. وتوحيد جهة استقبال المركبات الممنوحة من قبل بعض الدول والمؤسسات الدولية.
- تفعيل دور المؤسسات الأهلية ذات الصلة بحماية ومراقبة المال العام.
- تفعيل وتشديد إدارات الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات الحكومية فيما يتعلق باستخدام المركبات الحكومية، بالإضافة إلى تفعيل دور ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- ينبغي على مجلس الوزراء إصدار قرار بمصادرة ومعاقبة مستغلي المركبات الحكومية وحرمانهم منها.
- تفعيل النصوص القانونية والتشريعات الموجودة وإصدار قوانين جديدة لردع وتجريم أي مساس بالمال العام.

<sup>٢٧</sup> مقابلة مع د.عزمي الشيبيني، مصدر سبق ذكره.

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

هاتف: 02 2974949 / فاكس: 02 2974948 - ص.ب: 69647 - القدس: 95908

غزة - هاتف: 08 2884767 فاكس: 08 2884766

بريد إلكتروني: aman@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org



Transparency Palestine

برنامج أمان بتمويل من حكومتى النرويج وهولندا